

تطور ظاهرة تزايد النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

THE EVOLUTION OF THE PHENOMENON OF
INCREASING GOVERNMENT EXPENDITURES IN
ALGERIA DURING THE PERIOD 1990-2017

خوني رابح

جامعة بسكرة - الجزائر

Khouni28302@yahoo.com

عزري حميد

جامعة بسكرة - الجزائر

hamidazri07@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطور ظاهرة تزايد النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، حيث تم التطرق للإطار النظري للنفقات الحكومية، ومن ثم تحليل النظريات المفسرة لظاهرة النفقات الحكومية وفي مقدمتها قانون "فاجنر"، وفي الأخير تم تحليل تطور النفقات الحكومية وهيكلها في فترة الدراسة 1990-2017.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، منها أن النفقات الحكومية في الجزائر خلال فترة الدراسة تضاعفت 5 مرات، يعود هذا التطور في النفقات الحكومية خلال هذه الفترة أساسا إلى البرامج الانمائية التي شرعت فيها الجزائر، بداية من برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وأخيرا البرنامج الخماسي (2010-2014)، هذا التطور يستدعي الاعتماد على ترشيد النفقات الحكومية وتفعيل القطاع الخاص لتحقيق التنمية. الكلمات المفتاحية: النفقات الحكومية، قانون فاجنر، نفقات التسيير، نفقات التجهيز.

Abstract:

This study aims to analyze the evolution of the phenomenon of increasing government expenditures in Algeria during the period 1990-2017, where the theoretical framework for government expenditures was addressed, and then analyzed the theories explaining the phenomenon of government expenditures, foremost of which is the Wagner Law. Study period 1990-2017.

The study found a number of results, including that government expenditures in Algeria doubled five times during the study period. This development in public expenditures during this period is mainly due to the development programs that Algeria has initiated, starting with the Economic Recovery Program (2001-2004) and the program Supplementary growth support (2005-2009), and finally the five-year program (2010-2014). This development calls for reliance on rationalizing government expenditures and activating the private sector to achieve development.

Keywords: Government expenditures, Wagner Act, operating expenses, equipment expenses.

-مقدمة:

في الفكر الاقتصادي الحديث تنوعت النفقات الحكومية بتنوع الحاجات العامة وتطورت مقارنة بما كانت عليه في الفكر الاقتصادي التقليدي، خاصة مع انتقال وظائف الدولة من الوظائف التقليدية إلى مسؤوليتها في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال القيام ببعض المشاريع العامة وإعادة التعمير وإعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع، هذا التنوع والتطور أدى إلى ازدياد حجم النفقات الحكومية وارتفاع نسبتها إلى الدخل الوطني بحكم تزايد الحاجات العامة والانتقال من مبدأ الحياد المالي إلى المالية الوظيفية أين يكون هناك أولوية للنفقات على الإيرادات وعدم المانع في تحقيق العجز المالي مادام انه يساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

الجزائر وكغيرها من الدول الأخرى تشكل النفقات الحكومية فيها أداة هامة في إطار الميزانية العامة لتحقيق أهداف السياسة المالية المسطرة، وهو ما أدى إلى تطورها بشكل ملحوظ خاصة في فترة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، باعتبار أن الجباية البترولية تشكل الأداة الأبرز لتمويل النفقات الحكومية، ومن هذا المنطلق يمكن تقديم إشكالية الدراسة كما يلي: كيف تطورت ظاهرة ازدياد النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017؟

-أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطور ظاهرة ازدياد النفقات الحكومية في الجزائر، باعتبار أن النفقات الحكومية في الجزائر أدت دورا مهما في تنفيذ البرامج التنموية المبرمجة منذ الاستقلال.

-منهجية الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تتبع تطور النفقات الحكومية الجزائرية خلال فترة الدراسة، باعتباره المنهج الأنسب في هذا النوع من الدراسات.

المحور الاول-الإطار العام للنفقات العامة:

1-تعريف النفقات الحكومية: مفهوم النفقات الحكومية يختلف من بلد لآخر ومن حقبة زمنية لأخرى، سواء أكان هذا الاختلاف من حيث خصائصها أو من حيث حجمها، وذلك لاختلاف مفهوم الخدمات العامة التي تهدف إلى اشباع الحاجات العامة، ولما كانت هذه الخدمات أو الحاجات العامة ليست محددة ومدى تحمل الدولة لمهامها مختلفا من نظام سياسي لآخر فإنه يلاحظ نتيجة لذلك أن الجدل مستمر حول مفهوم النفقات الحكومية (الروييلي، 1992، صفحة 23).

وعلى ذلك تعرف النفقات الحكومية على أنها مجموع نفقات جميع الإدارات العمومية (Omar, 7, p. 2014, كما تعرف على أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق منفعة عامة (لظفي، 1995، صفحة 182)، أو أنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة (الحاج، 1999، صفحة 122).

إن التعاريف السابقة للنفقة العامة وإن اختلفت عباراتها إلا أنها تشترك في ثلاثة أركان أساسية:

أ- النفقة العامة مبلغ من النقود:

تكون النفقة العامة في شكل مبلغ نقدي، حيث تقوم بدورها في الإنفاق باستخدام مبلغ نقدي ثمنا لما تحصل عليه من منتجات من أجل تسيير المرافق العامة وثماناً لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها ولمنح المساعدات والإعانات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها (محززي، 2010، صفحة 55).

ب- تصدر النفقة العامة عن شخص معنوي عام:

وفقاً لهذا الركن لا يعتبر مبلغاً نقدياً أنفق لتحقيق مصلحة عامة إنفاقاً عاماً إلا إذا صدر من شخص معنوي عام، ويقصد بالأشخاص المعنوية العامة الدولة والوحدات الإدارية التي تنبثق عنها بدرجاتها المختلفة كالولاية والبلدية، وأشخاص معنوية عامة مرفقية كالمؤسسات والشركات العامة.

ج- الغرض من النفقة العامة هو تحقيق منفعة عامة:

يعد هذا الركن متمماً لمفهوم النفقة العامة، فبدونه لن تكون النفقة عامة حتى ولو كانت صادرة من أحد أشخاص القانون العام، فالهدف من النفقة العامة يجب أن يكون تحقيق النفع العام للمجتمع وتحقيق مصالحه، ويتسع مفهوم النفع العام ليشمل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فقد يكون الهدف من الإنفاق العام تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وقد يكون الهدف من الإنفاق العام تحقيق الاستقرار الاقتصادي مثل الحد من البطالة أو تحفيز النمو الاقتصادي (حصاونة، 2014، صفحة 51).

2- قواعد النفقات الحكومية

تحكم النفقة العامة مجموعة من القواعد والضوابط حتى تستطيع تحقيق الأهداف والآثار المرجوة منها، ويصنف علماء المالية العامة هذه القواعد إلى أربعة:

2-1- قاعدة المنفعة: يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة، ويمكن القول أن مبدأ المنفعة هذا يتحقق إذا كانت المنفعة المتحققة من المنفعة الحدية متساوية في كل حالة من حالات الإنفاق، أي أن المنفعة التي يحصل عليها الأفراد من النفقة الحدية في مجال ما يجب أن تكون متساوية مع المنافع التي تعود عليهم فيما لو انفقت هذه النفقة في أي مجال آخر (عبيدي، 2011، صفحة 58).

2-2- قاعدة الاقتصاد: والمقصود بها الابتعاد عن التبذير والاسراف والذي يؤدي إلى ضياع أموال عامة كان من الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر منفعة، بالإضافة إلى أن هذه الحالة تضعف الثقة العامة في مالية الدولة ويعطي للمكلفين بدفع الضريبة مبررا للتهرب منها (طاقة و العزاوي، 2010، صفحة 35).

2-3- قاعدة الترخيص: يعني ذلك أي نفقة لا تعتبر نفقة عامة إلا إذا سبق ذلك موافقة السلطات العمومية المختصة، وهو ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة، لضمان تحقيق أقصى منفعة عامة ممكنة وتجنب أي تبذير للمال العام.

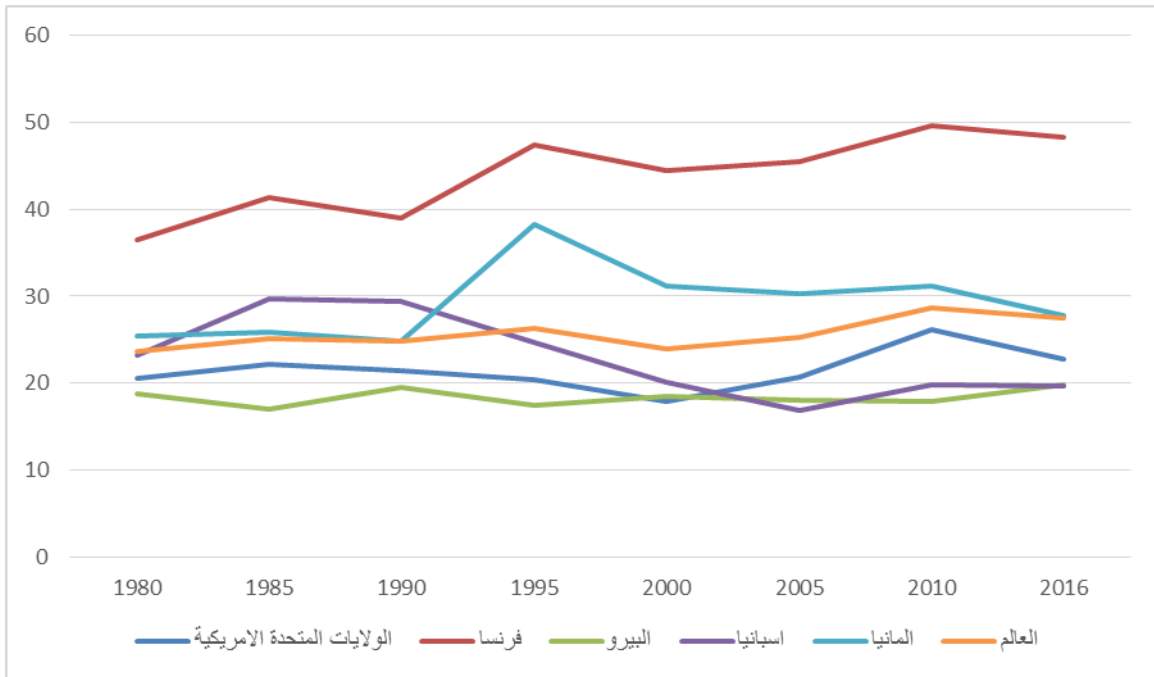
2-4- قاعدة الفائض: من وجهة نظر F.Shirras تشير قاعدة الفائض إلى التحقق من أن النفقات الحكومية لا تتجاوز الإيرادات العامة، حيث يتعين على الحكومة مثل الأفراد العاديين أن تحافظ على نفقاتها ضمن الحدود المطلوبة والمسموح بها، ولكن الاقتصاديون الجدد لا يوافقون على هذه القاعدة، ذلك لأن عجز الميزانية يعتبر حالة ضرورية لتحفيز الطلب الكلي والإنتاج خلال فترات الكساد، كما أن الدول النامية تحتاج إلى إنفاق المزيد من الأموال بشكل يتجاوز إيراداتها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا ما يستدعي اللجوء إلى التمويل بالعجز، ففي الواقع هذه القاعدة ليس لها أي مكان في نظرية المالية العامة الحديثة (معط الله، 2015، صفحة 26).

المحور الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات الحكومية

لقد عجزت النظريات التقليدية عن تقديم أدوات تحليل سليمة لدراسة تطورات النفقات الحكومية، الذي يستند إلى قواعد مخالفة لقواعد الإنفاق الخاص، كما أن نظريات النمو لم تكن أكثر توفيقا في تفسير التطور التاريخي للنفقات العامة، وعلاقته بمكونات الاقتصاد القومي ونموه، ففي معظم نظريات النمو الاقتصادي أهملت النفقات الحكومية، وأسقطته من حسابها كلية إما بدججه مع الإنفاق الخاص الاستهلاكي أو باعتباره متغيرا خارجيا لا يخضع لقواعد التحليل والتفسير الاقتصادي (بن عزة، 2015، صفحة 41). ومن أهم الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة:

1- قانون "فاجنر": إن الاهتمام بظاهرة زيادة النفقات لعامة ليس مسألة حديثة، وإنما يعود إلى جهود بعض المفكرين، إذ يعد الاقتصادي الألماني "أدولف فاجنر" من أوائل الاقتصاديين الذي اهتموا بتفسير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث قدم ما سمي آنذاك بـ "قانون فاجنر"، إذ أنه بين أن المقاربات الشاملة بين الدول المختلفة في العصور المتتالية أثبتت أن الأمم السائرة في ركب الحضارة يزداد نشاط حكوماتها محلية كانت أو مركزية ازديادا مضطربا (حسين ، 1992، صفحة 21)، وهذا يتطلب زيادة في النفقات الحكومية، وبالمفهوم الحديث نجد أن هذا يعني أنه مع نمو متوسط الدخل الحقيقي للفرد بات من الضروري نمو النفقات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (خليل و اللوزي، 1999، صفحة 122)، والشكل التالي يوضح تطور نسبة النفقات الحكومية إلى الناتج المحلي الاجمالي في عدد من دول العالم.

شكل رقم (01): تطور نسبة النفقات الحكومية إلى الناتج المحلي الاجمالي في العالم وعدد من دول العالم خلال الفترة (1980-2006) (%)



Source: World Bank, World Development Indicators, <https://ourworldindata.org/taxation> 11-04-2019.

يلاحظ من الشكل رقم (01) أن معدل النفقات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي يتزايد بمعدلات مختلفة خلال الفترة (1980-2006) وهذا يعود إلى طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي المتبع، والسياسة الاجتماعية التي تتبعها الدولة خاصة اتجاه الطبقات العاملة والفقيرة.

ووفقاً لـ "فاجنر" هناك ثلاثة (03) أسباب تعمل على زيادة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي (قدي، 2003، صفحة 16):

- عامل التصنيع والتحديث: الذي يؤدي إلى إحلال الأنشطة العامة محل الأنشطة الخاصة، وعندما يتزايد تعقيد المجتمع فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى السلطات العمومية قصد التكفل بالحماية والتشريع والتنظيم.

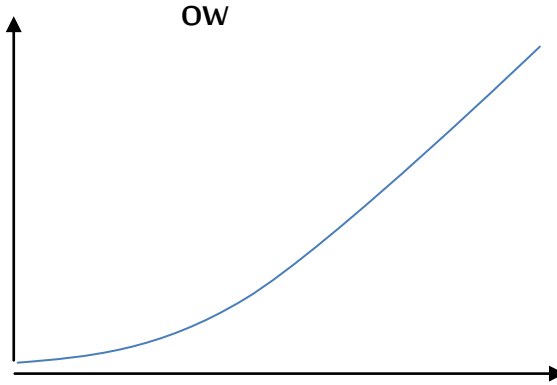
- عامل نمو الدخل الحقيقي: حيث يؤدي إلى التوسع في الإنفاق على الرفاه والتعليم وغيرها.

- عامل التطور الاقتصادي التكنولوجي: حيث يعملان على سيطرة الحكومة على إدارة الاحتكارات الطبيعية قصد زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي وتوفير الاستثمارات الضرورية في القطاعات التي يحجم عنها الخواص.

إن قانون "فاجنر" رغم بساطته إلا أنه يعتمد بالدرجة الأولى على نسبة النفقات الحكومية إلى الدخل الوطني، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

شكل رقم (02): تمثيل قانون "فاجنر" لظاهرة تزايد النفقات الحكومية.

متوسط نصيب الفرد من النفقات الحكومية



متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي

المصدر: علي محمد خليل وسليمان أحمد اللوزي (1999)، المالية العامة، دار الزهران دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ص 123.

يمثل المحور العمودي متوسط نصيب الفرد من النفقات الحكومية، والذي نحصل عليه من العلاقة التالية:

$$\frac{\text{حجم النفقات العامة}}{\text{عدد السكان}} = \text{متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة}$$

أما المحور الأفقي فيمثل متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي، والذي نحصل عليه من العلاقة التالية:

$$\frac{\text{حجم الدخل الوطني الحقيقي}}{\text{عدد السكان}} = \text{متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي}$$

ويعبر المنحنى OW عن قانون "فاجنر"، إذ يشير إلى أنه كلما حققت الدولة معدلا معيناً في النمو الاقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في حجم النفقات الحكومية بمعدلات أكبر من معدل الزيادة في نصيب الفرد من الناتج الوطني (بربر، 2017، صفحة 571).

ومن الانتقادات التي وجهت لقانون "فاجنر" (الحاج، 1999، صفحة 139):

- عالج "فاجنر" الزيادة في النفقات الحكومية بشكل مطلق وليس بشكل نسبي، إذ أن نسب الزيادة في النفقات الحكومية لا تتساوى في جميع مراحل المتغيرات الاقتصادية، فقد تزداد في أوقات الرواج وتنخفض أوقات الكساد.
- أغفل العامل الزمني في تحليله لزيادة النفقات الحكومية، وإن تطرق إلى التحليل التاريخي الاقتصادي المالي ولكن لم يتطرق إلى أن الزيادة في النفقات الحكومية هي متقطعة من حيث الزمن.
- ركّز على العامل الاقتصادي
- في تأثيره على زيادة النفقات الحكومية دون الاهتمام بالعوامل الأخرى.

2- النماذج البديلة لفرضية "فاجنر": ظهرت الكثير من النماذج التي حاولت اختبار "قانون فاجنر" يمكن تقديم أبرزها كما يلي (Salwinda & Venkatesh, 2016, p. 81):

أ- أطروحة بيكوك-وايزمان (Peacock and Wiseman)

وقدم فيها الأستاذان في مدرسة لندن للاقتصاد "بيكوك" و"وايزمان" حيث قاما بدراسة تطور النفقات الحكومية في المملكة المتحدة خلال الفترة 1890-1955، وقد أكد "بيكوك" و"وايزمان" في فرضيتهم الجديدة على أن الاتجاه العام للزيادة في النفقات الحكومية لا ممهدا ولا مستمرا، حيث أن التزايد في النفقات الحكومية يحدث على شكل رجعات عنيفة أو شبه متدرجة (خليل و اللوزي، 1999، صفحة 124)، كما أشارا إلى أن الأزمات التاريخية (الحروب، مشاكل الإنتاج، البطالة الهيكلية...) لها وزن مهم في تحديد حجم الإنفاق، وبالتالي يزيد العبء الضريبي على المواطنين لتمويل هذا الإنفاق، وحسبهما فإن مستوى الإنفاق العام يبقى في ذلك المستوى المرتفع بعد الأزمات والحروب ولا ينزل إلى المستوى الذي كان فيه، وفي خلال هذه الفترات يزيد الإنفاق العام ويتم إحلاله محل الإنفاق الخاص وهذا ما يطلق عليه بأثر الاحلال أو الاستبدال (بن عزة، 2015، صفحة 45)، لقد قدم "بيكوك" و"وايزمان" تفسيراً لقانون "فاجنر" على أن النفقات الحكومية تزيد بنسبة تزيد عن نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث وضعوا المعادلة التالية:

$$LG_t = a_0 + a_1Ly_t + e_t$$

حيث تمثل:

LG : حجم النفقات الحكومية الحقيقية.

LY : حجم الناتج المحلي الإجمالي.

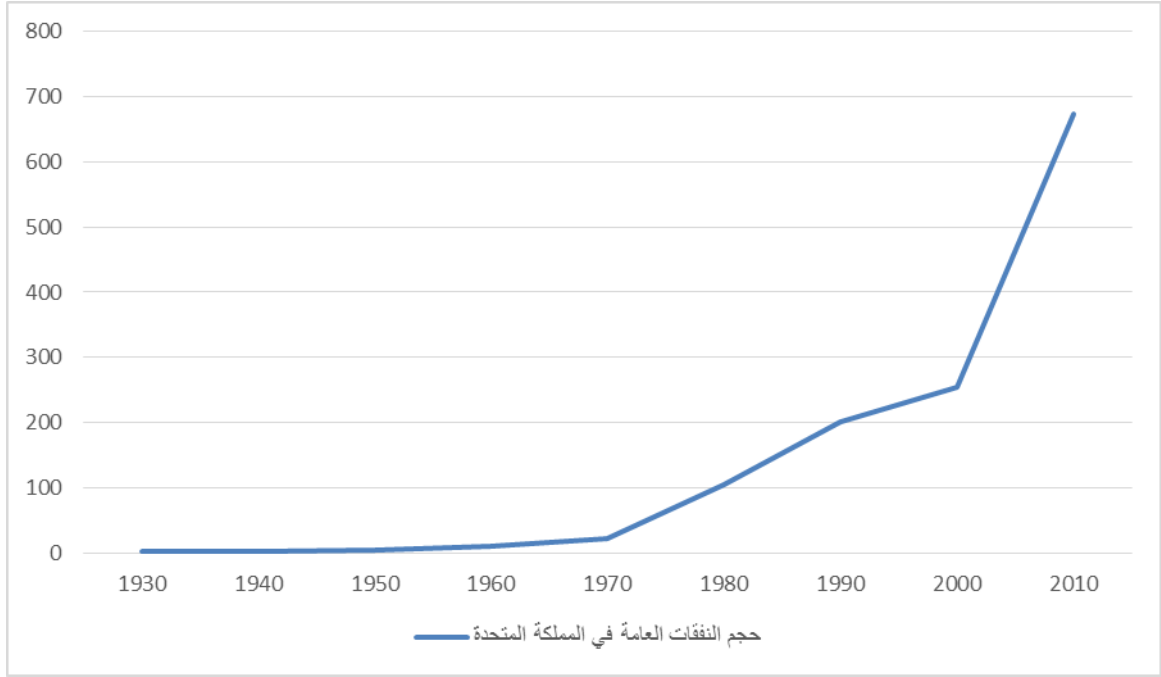
e_t : تمثل حد الخطأ العشوائي.

ويتطلب دعم قانون "فاجنر" أن تتجاوز المعلمة a_1 التي تمثل مرونة النفقات الحكومية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الواحد (1) الصحيح.

وباستقراء تطور النفقات الحكومية في بعض الدول التي شهدت عدم استقرار على المدى الطويل فإن الأطروحة التي قدمها بيكوك-وايزمان متحققة وإلى حد كبير، فمن خلال الشكل الموالي رقم (03) لتطور النفقات الحكومية في المملكة المتحدة نلاحظ الزيادة المستمرة في حجم النفقات الحكومية خلال الفترة (1930-2010) حيث ازدادت من 1.3561 مليار جنيه إسترليني خلال سنة 1930 إلى 104.673 مليار جنيه إسترليني خلال سنة 2010 وذلك رغم مرور اقتصاد المملكة بأزمة كساد كبيرة سنة 1929 امتدت حتى سنة 1934، ثم الحرب العالمية الثانية

خلال الفترة (1939-1945) والتي ألزمت السلطات المملكة بزيادة النفقات الحكومية للخروج من آثار هذه الازمات.

الشكل رقم (03): تطور النفقات الحكومية في المملكة المتحدة خلال الفترة (1930-2010) الوحدة: مليار جنيه استرليني



Source: United Kingdom, <http://www.ukpublicspending.co.uk> 11-04-2019.

ب- أطروحة "مان" "Mann"

قدمها الاقتصادي "مان" "Mann" سنة 1980، طبق قانون "فاجنر" على الاقتصاد المكسيكي خلال الفترة 1925 إلى غاية 1976، وتوصل إلى أن النفقات الحكومية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي دالة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن:

$$L(G/Y)_t = \beta_0 + \beta_1 Ly_t + e_t$$

حيث تمثل $L(G/Y)$ نسبة النفقات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتتطلب صحة قانون "فاجنر" أن تكون مرونة حصة الحكومة في إجمالي الناتج فيما يتعلق بالمخرجات أكبر من الصفر (0)، أي $\beta_1 > 0$.

ج- أطروحة موسقراف (Musgrave):

قدمها موسقراف (Musgrave) سنة 1969، حيث أثبت أن نصيب القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي يزداد مع زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال عملية التنمية، وقدم المعادلة التالية:

$$L(G/Y)_t = \gamma_0 + \gamma_1 L(Y/P)_t + e_t$$

حيث تمثل $L(G/Y)$ متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي، ويتطلب صحة قانون "فاجنر" أن تكون مرونة النفقات الحكومية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكبر من الصفر، أي $\gamma_1 > 0$.

د- أطروحة غوبتا (Gupta):

قدمها غوبتا (Gupta) سنة 1967 يعد دراسته لتطور نمط الانفاق العام لمجموعة من الدول: المملكة المتحدة، ألمانيا، الولايات المتحدة، كندا، السويد، حيث توصل إلى نتيجة أن متوسط نصيب الفرد من النفقات الحكومية دالة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقدم المعادلة التالية:

$$L(G/P)_t = \delta_0 + \delta_1 L(Y/P)_t + e_t$$

حيث تمثل $L(G/P)$ متوسط نصيب الفرد من النفقات الحكومية الحقيقية، ولصحة قانون "فاجنر" يجب أن تكون مرونة متوسط نصيب الفرد من النفقات الحكومية الحقيقية بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكبر من الواحد (1) الصحيح، أي $\delta_1 > 0$.

هـ- أطروحة جوفمان (Goffman):

قدمها جوفمان (Goffman) سنة 1968، حيث ذكر أنه خلال عملية التنمية فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يكون أقل من معدل أنشطة القطاع العام، وقدم المعادلة التالية:

$$LG_t = \lambda_0 + \lambda_1 L(Y/P)_t + e_t$$

ولصحة قانون "فاجنر" يجب أن تكون مرونة النفقات الحكومية الحقيقية إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أكبر من الواحد (1) الصحيح، أي $\lambda_1 > 0$.

و-أطروحة بريور (Pryor):

قدمها بريور (Pryor) سنة 1968، حيث حلل نمو الانفاق العام لمجموعة من الدول الرأسمالية المتمثلة في: الولايات المتحدة، ألمانيا الغربية، النمسا وإيرلندا وإيطاليا واليونان، بالإضافة إلى مجموعة من الدول الاشتراكية تتمثل في: الاتحاد السوفياتي المجر، بولندا ورومانيا بلغاريا، واعتبر أن النفقات الحكومية تشمل فقط النفقات الاستهلاكية الحكومية فقط، وإذا كان "جرانجر" ركز فقط على دراسة تطور النفقات الحكومية في الدول المتقدمة التي تتميز بالديمقراطية في الحكم، والمنافسة التامة في أسواقها، فإن "بريور" ركز في دراسته على الدول السائرة في طريق النمو (Magableh, 2006, pp. 50-51)، وتوصل إلى أنه في البلدان الاشتراكية يزداد الانفاق الاستهلاكي الحكومي إلى الدخل الوطني، حيث يمكن اعتبار النفقات الاستهلاكية الحكومية دالة في الناتج الحقيقي، وقدم المعادلة التالية:

$$LGC_t = \theta_0 + \theta_1 LY_t + e_t$$

حيث تمثل LGC الانفاق الاستهلاكي الحكومي الحقيقي، ولصحة قانون "فاجنر" يجب أن تكون مرونة النفقات الحكومية الحقيقية بالنسبة إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج أكبر من الواحد (1) الصحيح، أي $\theta_1 > 0$.

المحور الثالث- تحليل تطور تزايد النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990-

1-تحليل تطور النفقات الحكومية خلال الفترة 1990-1999

يلاحظ خلال هذه الفترة ارتفاع حجم النفقات الحكومية من 136.5 مليار دينار سنة 1990 إلى 961.682 مليار دينار سنة 1999، أي أنها تضاعفت أكثر من ستة (06) مرات خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (01): تطور النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999) الوحدة:

مليار دينار

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات	مجموع/التسيير النفقات	نفقات مجموع النفقات	اجمالي النفقات/الناات	نفقات التسيير/الناات	نفقات التجهيز/الناات
199	88.800	47.700	136.50	65.05	34.95	24.56	15.98	8.58
199	153.80	58.300	212.10	72.51	27.49	25.12	18.21	6.9
199	276.13	144.00	420.13	65.72	34.28	40.08	26.34	13.74
199	291.41	185.21	476.62	61.14	38.86	40.88	24.99	15.88
199	330.40	235.92	566.32	58.34	41.66	37.97	22.15	15.82
199	473.69	285.92	759.61	62.36	37.64	38.16	23.8	14.36
199	550.59	174.01	724.60	75.99	24.01	28.19	21.42	6.77
199	643.55	201.64	845.19	76.14	23.86	30.40	23.15	7.25
199	663.85	211.88	875.73	75.81	24.19	30.94	23.45	7.49
199	774.69	186.98	961.68	80.56	19.44	29.7	23.92	5.77

Source : -ONS; " Rétrospective Statistique 1962-2011", p216.

-ONS, Rétrospective des Comptes Economiques de 1963 à 2014, Collections Statistiques N° 197/2016 Série E : Statistiques Economiques N° 85, 2016, p 193.

من خلال الجدول رقم (01) يمكن تقسيم هذه المرحلة حسب تطور النفقات الحكومية إلى مرحلتين أساسيتين:

-المرحلة الأولى (1990-1995): تضاعف حجم النفقات الحكومية خلال هذه الفترة أكثر من 5 مرات، إذ انتقلت من 136.5 مليار دينار سنة 1990 إلى 759.617 مليار دينار سنة 1995، هذا الارتفاع يعود أساسا إلى تزايد كتلة أجور الوظيف العمومي وإلى تسديدات الديون العمومية.

خلال هذه الفترة عرفت نسبة نفقات التجهيز إلى اجمالي النفقات الحكومية ارتفاعا من 27.49% سنة 1991 إلى 41.66% سنة 1994 وذلك على حساب نسبة نفقات التسيير، أما نسبة

إجمالي النفقات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد عرف ارتفاعا من 24.56% سنة 1990 إلى 38.16% سنة 1995، حيث شهدت سنة 1993 اقصى ارتفاع مسجلة 40.88%. أما حجم نفقات التسيير والتجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع خلال هذه الفترة، حيث زادت نسبة نفقات التسيير من 15.98% سنة 1990 إلى 23.8% سنة 1995، أما نسبة نفقات التجهيز فارتفعت هي الأخرى من 8.58% سنة 1990 إلى 14.36% سنة 1995. هذه الارتفاع يعود إلى تراجع السلطات العمومية عن تشديد الانضباط المالي في ظل الظروف الأمنية والسياسية الصعبة آنذاك، فقد ارتفعت مجموع الأجور القطاع العام بأكثر من نقطتين مئويتين من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بين 1991 و1993 (النشاشيبي، 1998، صفحة 34).

-المرحلة الثانية 1996-1999: وهي مرحلة الإصلاحات الهيكلية المدعومة من الصندوق النقد الدولي الرامية إلى خفض النفقات مع تحسين مكوناتها وشفافيتها، بما في ذلك اتباع سياسة دخول متشددة، وتحرير الأسعار وتحسين ترتيب الأولويات لمشاريع الاستثمارات العامة، وقد استخدم جزء من الوفورات الناتجة عن هذه التدابير لإزالة العجزات شبه المالية وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي (النشاشيبي، 1998، صفحة 39)، ونتيجة لذلك لم ترتفع النفقات الحكومية خلال هذه المرحلة إلا ب 32.71%.

عرفت نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات الحكومية خلال هذه المرحلة تزايدا كبيرا وذلك على حساب نسبة نفقات التجهيز، حيث ارتفعت من 75.99% سنة 1996 إلى 80.56% سنة 1999، هذا التطور يمكن تفسيره بسعي الدولة لتقليص دورها في الحياة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص، إضافة إلى تجميد الأجور والتوظيف وتقليص حجم الاستثمارات العامة.

كما يتضح خلال الفترة 1996-1999 انخفاض في نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي الناتج المحلي حيث سجلت نسبة في حدود 6.8%، أما نفقات التسيير فقد عرفت جمودا خلال هذه الفترة حيث تم تسجيل نسبة متوسطة قدرها 22.99% من إجمالي الناتج المحلي، وعموما تميزت الفترة 1996-1999 بسعي الدولة إلى تقليص الانفاق العام بهدف تخفيض حجم الطلب الكلي والسماح بتشكيل موارد مالية لازمة لإعادة هيكلة المؤسسات وتطهير البنوك العمومية (معط الله، 2015، صفحة 274).

أ-هيكل نفقات التسيير خلال الفترة (1993-1997):

من خلال الجدول رقم (02) يلاحظ أن نفقات التسيير في الجزائر تنقسم إلى ستة أبواب رئيسية، حيث تأتي في المرتبة الأولى الرواتب والأجور بنسبة 39%، تليها التحويلات الجارية بنسبة 23% ثم مدفوعات فوائد الدين بـ 15%، الخدمات العامة بـ 13%، معدات وأدوات بـ 6%، وأخيرا منح المجاهدين بنسبة 4%، ويتضح جليا الأهمية النسبية لكل من الرواتب والأجور والتحويلات الجارية في النفقات الحكومية الجارية، حيث أن زيادة هذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يساهم في تحريك عجلة الاقتصاد وزيادة الإنتاج المحلي (عايب، 2010، صفحة 260).

الجدول رقم (02): تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (1993-1997)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الرواتب والأجور	منح المجاهدين	معدات وأدوات	الخدمات العامة	التحويلات الجارية	مدفوعات فوائد
1993	114.9	10	16.7	39.9	73.8	27
1994	145.2	12.8	18.2	42.3	78.5	41.1
1995	179.5	15.6	29.4	55.4	94.2	62.2
1996	213.3	18.9	34.7	69.9	115.4	89
1997	235	25	43.5	74	146.5	109.4

Source: IMF, Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix, September 1998, op.cit, p53.

ب- هيكل نفقات التجهيز خلال الفترة (1993-1997):

يلاحظ من الجدول رقم (03) أن قطاعات التربية والتعليم، البنية التحتية الاقتصادية، التهيئة العمرانية والري والموارد المائية استحوذت على الحصة الأكبر من نفقات التجهيز خلال هذه الفترة، بواقع 19%، 18%، 18% و 14% على التوالي، في ما كانت حصة القطاعات السبع الأخرى ضعيفة، هذا التفاوت في الحصة يعود إلى السياسة الاقتصادية المتبعة خلال هذه الفترة، وتلبية لاحتياجات الجزائر من مشاريع الإسكان والبنية التحتية، تحديث المرافق العامة وترقية مستوى التعليم وذلك لتحقيق تنمية شاملة لجميع القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، وعموما، يمكن ملاحظة أن الإنفاق العام قد عرف تزايدا بالأسعار الجارية، ولكن هذا التزايد عرف تذبذبا بسبب الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي التي فرضت على الدولة تقليص الإنفاق العام خاصة الاستثماري منه (عايب، 2010، صفحة 261).

الجدول رقم (03): تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (1993-1997)

Source: IMF, Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix, September 1998, op.cit,

التهيئة العمرانية	البنية التحتية الادارية	البنية التحتية الاجتماعية	التربية والتعليم	السكن	البنية التحتية الاقتصادية	السياحة	الصناعة والطاقة	الري والموارد المائية	الزراعة والصيد البحري	السنوات
19196	5904	4270	14741	4141	17283	1	5480	12018	2213	1993
18250	8700	6350	15550	7100	15500	0	5100	12700	2750	1994
19333	10276	7607	19366	4743	17828	0	6250	14078	2057	1995
20772	12296	9169	24378	8843	22181	8	5796	17093	7222	1996
20388	14164	7298	28811	9848	27037	13	6810	23120	5878	1997

p53.

2- تطور النفقات الحكومية خلال الفترة (2000-2017):

يلاحظ من الجدول رقم (04) أن مجموع النفقات الحكومية تضاعف أكثر من خمس مرات خلال الفترة (2000-2017)، إذ انتقل من 1178.122 مليار دينار سنة 2000 إلى 7389.300 مليار دينار سنة 2017، أي بزيادة قدرها 6211.178 مليار دينار، وسجلت أعلى قيمة له سنة 2015 بواقع 7656.3 مليار دينار.

الجدول رقم (04): تطور نفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليار دينار

نفقات	نفقات	اجمالي	نفقات	نفقات	مجموع النفقات	نفقات التجهيز	نفقات التسيير	السنة
التجهيز/الناتج المحلي	التسيير/الناتج المحلي	النفقات/الناتج المحلي	مجموع /التجهيز النفقات	مجموع /التسيير النفقات				
7.81	20.76	28.57	27.33	72.67	1178.122	321.929	856.193	2000
8.45	22.80	31.25	27.05	72.95	1321.028	357.395	963.633	2001
10.01	24.27	34.29	29.21	70.79	1550.646	452.930	1097.716	2002
9.83	21.38	31.21	31.51	68.49	1639.265	516.504	1122.761	2003
10.38	20.34	30.72	33.78	66.22	1888.930	638.036	1250.894	2004
10.67	16.47	27.14	39.32	60.68	2052.037	806.905	1245.132	2005
11.94	16.91	28.85	41.38	58.62	2453.014	1015.144	1437.870	2006
15.34	17.90	33.24	46.15	53.85	3108.669	1434.638	1674.031	2007
17.87	20.08	37.95	47.08	52.92	4191.053	1973.278	2217.775	2008
19.53	23.07	42.60	45.84	54.16	4246.334	1946.311	2300.023	2009
15.08	22.17	37.25	40.47	59.53	4466.940	1807.862	2659.078	2010
13.26	26.03	39.29	33.75	66.25	5731.407	1934.155	3797.252	2011
14.21	29.51	43.71	32.50	67.50	7085.100	2302.5	4782.6	2012

11.37	24.82	36.19	31.42	68.58	6024.200	1892.6	4131.6	2013
14.54	26.12	40.66	35.76	64.24	6995.700	2501.4	4494.3	2014
18.20	27.64	45.84	39.70	60.30	7656.300	3039.3	4617.0	2015
15.59	26.33	41.92	37.19	62.81	7297.400	2713.6	4583.8	2016
13.92	25.16	39.08	35.61	64.39	7389.300	2631.5	4757.8	2017

Source : -ONS; " Rétrospective Statistique 1962-2011", p216.

-ONS, Retrospective des Comptes Economiques de 1963 A 2014, Collections
Statistiques N° 197/2016 Série E : Statistiques Economiques N° 85, 2016, p 193.

-بنك الجزائر، التقارير السنوية.

يعود هذا التطور في النفقات الحكومية خلال هذه الفترة أساسا إلى البرامج الإنمائية التي شرعت فيها الجزائر، بداية من برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وأخيرا البرنامج الخماسي (2010-2014)، حيث استغلت الجزائر ارتفاع أسعار النفط في أسواق النفط الدولية بداية الثلاثي الأخير من سنة 1999.

في سنة 2001 ارتفعت النفقات الحكومية بنسبة 12.12%، مصدر هذا الارتفاع يعود إلى النمو في نفقات التسيير بنسبة 12.55%، أما نفقات التجهيز فارتفعت هي الأخرى إلى 11.02%، هذا الارتفاع شمل أيضا نسبة إجمالي النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي مسجلة 31.25% بعد أن سجلت 28.57% سنة 2000، كما نسبة نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي انتقلت إلى 22.80%، هذا الارتفاع يعود إلى الزيادة في كتلة الأجور والمعاشات جراء رفع الأجر الأدنى المضمون SMIG خلال هذه السنة.

استمرت سلسلة الارتفاعات سنة 2002، حيث سجلت حصة النفقات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي 34.29%، يرجع هذا الارتفاع إلى الارتفاع في نفقات التسيير مسجلة 24.27%، ومن بين النفقات الإضافية يوجد مبلغ 134.1 مليار دينار كان مخصصا فقط لسداد الديون العمومية، كما أن نفقات التجهيز عرفت هي الأخرى ارتفاعا، بحيث وصلت حصة هذه النفقات من الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود 10% (شيبي، 2013).

في سنة 2003 تراجعت حدة ارتفاع نسبة النفقات الحكومية، حيث انتقلت من 1550.646 مليار دينار سنة 2002 إلى 1639.265 مليار دينار، ما يمثل نسبة 5.71%، مصدر هذه الزيادة في النفقات الحكومية هو الارتفاع في نفقات التسيير التي سجلت مبلغ 1122.761 مليار دينار، أي بزيادة قدرها 2.28%، حيث ارتفعت الأجور والرواتب بنسبة 15.6% عما هو مسجل في سنة 2002 (+52.9 مليار دينار)، أما نفقات التجهيز فشهدت هي الأخرى ارتفاعا

بنسبة 14.04%، هذا الارتفاع يعكس جهود الدولة في اعادة الاعمار الناتجة عن زلزال بومرداس في ماي 2003. أما حصة نفقات التسيير من الناتج المحلي الإجمالي فقد عرفت تراجعاً من 24.27% سنة 2002 إلى 21.38%، في حين أن حصة نفقات التجهيز فقد تراجعت هي الأخرى إلى 9.83%.

في سنة 2005 سجلت النفقات الحكومية نمواً بلغ 8.63%، حيث عرفت نفقات التسيير تراجعاً بمعدل بلغ 0.004%، هذا التراجع يعود إلى انخفاض التحويلات الجارية بنسبة 16% (انتقلت من 396.1 مليار دينار سنة 2004 إلى 332.7 مليار دينار سنة 2005)، وارتفاع نفقات المستخدمين بنسبة 10.8%، وانخفاض فوائد الدين العمومي بنسبة 14.08% عما هو مسجل سنة 2004 (معط الله، 2015، صفحة 279)، بالرغم من هذا التطور إلا أن نفقات التسيير إلى الناتج المحلي عرفت تراجعاً ملحوظاً من 20.34% سنة 2004 إلى 16.47%، في حين أن نفقات التجهيز ارتفعت بمعدل 8.63%، هذا التطور يعود إلى الشروع في البرنامج التكميلي لدعم النمو، هذا الارتفاع انعكس على حصة هذه النفقات من الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع.

في سنة 2008 شهدت النفقات الحكومية نسبة نمو عالية بواقع 34.82%، مسجلة 4191.053 مليار دينار، هذا الارتفاع الكبير يعود إلى ارتفاع نفقات التسيير بنسبة 32.48% نتيجة لارتفاع التحويلات الجارية التي ساهمت فيها بنسبة 75.7% من بينها نفقات مصالح الإدارة (المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري) التي ساهمت بنسبة 14.9%، كما ساهمت نفقات المستخدمين في ذلك (رواتب، أجور ومنح) بنسبة 30% (الجزائر، 2009، الصفحات 109-111)، وأكدت هذه الزيادة في نفقات التسيير من خلال ارتفاع نسبة هذه النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي مسجلة 20.08% بعد أن كانت نسبتها 17.9% سنة 2007، أما نفقات التجهيز فعرفت هي الأخرى ارتفاعاً كبيراً حيث سجلت نسبة 37.54%، هذا الارتفاع يعود أساساً إلى ارتفاع نفقات البنى التحتية الاقتصادية والإدارية التي تشكل أكثر من 35% من مجموع نفقات التجهيز، هذا الارتفاع انعكس على حصة هذه النفقات في الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع.

في سنة 2009 عرف معدل نمو النفقات الحكومية تراجعاً كبيراً ليصل إلى 0.01%، هذا التراجع مصدره الأساسي السياسة الانفاقية الحذرة المتبعة من قبل السلطات العمومية نتيجة للتراجع الكبير في صادرات المحروقات وآخر سنة 2008 بعد أزمة الرهن العقاري التي ضربت الاقتصاد العالمي،

فيلاحظ أن نفقات التسيير سجلت نسبة نمو متدنية وصلت إلى 0.03%، هذا النمو البسيط في نفقات التسيير يعود أساسا إلى ارتفاع التحويلات الجارية بنسبة 5%، وارتفاع نفقات المستخدمين بنسبة 4.5% في حين أن معاشات المجاهدين عرفت ارتفاعا كبيرا وصل إلى 28%، أما النفقات الأخرى فشهدت انخفاضا خلال سنة 2009، في المقابل شهدت نسبة هذه النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا مسجلا 23.07%، هذا الارتفاع مصدره التراجع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي سجل 1.6% خلال هذه السنة، أما نمو نفقات التجهيز فتراجع بنسبة 3%، هذا التراجع يعود إلى انخفاض الانفاق على قطاع السكن والبنية التحتية الاقتصادية والإدارية.

استمرت السياسة الانفاقية الحذرة سنة 2010، رغم بداية تعافي اسواق النفط الدولية وتحسن صادرات الجزائر من المحروقات، حيث سجلت النفقات الحكومية معدل نمو لم يتجاوز 6%، في حين تراجعت معدلات النفقات الحكومية، نفقات التسيير ونفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي، هذا التطور في النفقات الحكومية يرجع أساسا إلى ارتفاع التحويلات الجارية بنسبة 11.4%، وارتفاع نفقات المستخدمين (رواتب واجور) بنسبة 32.7%، أما بالنسبة للنفقات الأخرى فعرفت معاشات المجاهدين ارتفاعا بنسبة 17.2%، مع استقرار باقي النفقات، من جهة أخرى استمر تراجع نفقات التجهيز مسجلة نسبة 7%، هذا التراجع يعود إلى انخفاض الانفاق الحكومي على البنية التحتية الاقتصادية والإدارية بنسبة 29.6% التي تشكل ما نسبته 40% من مجموع نفقات الاستثمار (الجزائر، التطور النقدي والمالي 2010، 2011، صفحة 82).

تراجعت النفقات الحكومية في سنة 2013 بحدة، فبعد أن سجلت في سنة 2012 حوالي 7085.1 مليار دينار انخفضت إلى 6024.2 مليار دينار ما يعادل نسبة 14.97%، ونسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت إلى 36.19%، هذا الانخفاض يعود إلى تراجع نفقات التسيير 4782.6 مليار دينار سنة 2012 إلى 4131.6 مليار دينار، مصدر هذا التراجع أساسا عن التراجع في التحويلات الجارية (-447.2 مليار دينار) وقدر أقل انخفاض نفقات المستخدمين (155.4 مليار دينار)، يفسر تراجع هذه الأخيرة كون المبالغ المدفوعة بموجب هذه النفقات احتوت الأثر الرجعي على عدة سنوات للزيادات في الاجور، أما نفقات التجهيز فشهدت هي الأخرى تراجعا كبيرا سنة 2013، حيث انتقلت من 4782.6 مليار دينار سنة 2012 إلى 4131.6 مليار دينار سنة 2013، ونسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي سجلت انخفاضا إلى

11.37%، مصدر هذا التراجع مصدره كليا تقريبا انخفاض قطاع السكن التي انتقلت من 614.1 مليار دينار سنة 2012 إلى 243.6 مليار دينار (-370.5 مليار دينار).
في سنة 2015 تراجع نمو النفقات الحكومية، حيث انتقل من 6995.7 مليار دينار سنة 2014 إلى 7656.3 مليار دينار، ما يعادل نسبة نمو 9.44%، ونسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي، ارتفعت نفقات الميزانية العامة إلى 45.84%، مقابل 40.66%، هذا الارتفاع ناجم عن زيادة المبلغ الكلي للنفقات العامة من جهة، ومن جهة أخرى تراجع في الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2014 مقارنة مع ذلك المسجل سنة 2013، هذا الارتفاع الطفيف في النفقات الحكومية ناتج عن الارتفاع في نفقات التسيير التي انتقلت من 4494.3 مليار دينار سنة 2014 إلى 4617 مليار دينار، نتج الارتفاع كليا عن الارتفاع في نفقات المستخدمين (+122.7 مليار دينار)، أما نفقات التجهيز فاستمرت في الارتفاع، حيث انتقلت من 2501.4 مليار دينار سنة 2014 إلى 3039.3 مليار دينار بعد أن سجلت ارتفاعا كبيرا سنة 2014.
في سنة 2017 استقرت النفقات الكلية نسبيا، إذ سجلت 7389.300 مليار دينار بارتفاع يقدر بـ 1% عما هو مسجل سنة 2016، ليستمر بذلك انخفاض نفقات الميزانية إلى الناتج المحلي الاجمالي التي سجلت 39.08%، مقابل 41.92% سنة 2016، فإذا كان المعتاد هو أن المصروفات لا تتجاوز النفقات المدرجة في الميزانية، فإن النفقات في 2017 تجاوزت ذلك، حيث تجاوزت نفقات التسيير ونفقات التجهيز 103.6% على التوالي تلك المدرجة في الميزانية، هذا الارتفاع الطفيف في إجمالي النفقات الحكومية ناتج عن الارتفاع في نفقات التسيير (3.8%)، حيث ارتفعت كل من التحويلات الجارية (167.9 مليار دينار)، وفوائد الدين العمومي التي انتقلت من 46.8 مليار دولار سنة 2016 إلى 154 مليار دولار سنة 2017، بالمقابل انخفضت كل من نفقات المعدات واللوازم ونفقات المستخدمين بـ 35.4% و 1.2% على التوالي، اما نفقات التجهيز فبعد أن شهدت ارتفاعا معتبرا سنة 2015 حيث بلغت 3039.3 مليار دينار (21.5%) انخفضت للسنة على التوالي لتبلغ 2631.5 مليار دينار سنة 2017، مقابل 2711.9 مليار دينار في 2016 (الجزائر، التطور النقدي والمالي 2017، 2018، صفحة 64)، من جانب آخر استمر تراجع حصة النفقات الكلية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للسنة الثانية على التوالي مسجلة 39.08%.

أ- هيكل نفقات التسيير في الجزائر:

من خلال الجدول رقم (05) يتضح أن حصة الرواتب والأجور من نفقات التسيير خلال الفترة (2000-2017) في الجزائر هي الأكبر في جميع السنوات (إذا ما استثنينا سنوات 2006، 2007، 2008، 2012)، حيث لم تنخفض نسبتها عن 30%، هذا الارتفاع يعود إلى الزيادات المتتالية في الأجور، إضافة إلى سياسة التوظيف المعتمدة خلال هذه الفترة، لتأتي في المرتبة الثانية التحويلات الجارية التي تراوحت نسبتها بين 23.59% و 42%، علما أن هذه التحويلات تتكون أساسا من الأنشطة التربوية والثقافية، صندوق الكوارث الطبيعية، دعم المواد الغذائية، الصندوق الخاص بالتضامن الوطني، اعانة تسديد سعر الفائدة، دعم تشغيل الشباب، أما الخدمات العامة فجاءت في الرتبة الثالثة بنسبة تراوحت بين 10.85% و 22%، أما حصة منح المجاهدين فتراوحت بين 4.18% و 6.80% لتحتل بذلك المرتبة الرابعة، أما المعدات واللوازم فلم تتعدى نسبتها 6.44% المسجلة سنة 2000، لتأتي في الأخير فوائد الدين العمومي، فبعد أن سجلت نسبة 19.15% سنة 2000 من مجموع نفقات التسيير، لتبدأ بالتراجع وتسجل أدنى نسبة لها سنة 2014 بنسبة تقدر بـ 0.91% نتيجة لتراجع الديون العمومية للجزائر والتسديدات المسبقة للقروض العامة بداية من سنة 2004.

الجدول رقم (05): تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر (2000-2017) الوحدة: مليار دينار

السنوات	الرواتب والأجور	منح المجاهدين	مواد ولوازم	الخدمات العامة	التحويلات الجارية	مدفوعات فوائد الدين العام
2000	281.1	57.7	54.6	92	200	162.3
2001	315.4	54.4	46.3	114.6	276.8	147.5
2002	339.9	73.9	68.5	137.6	334.3	137.2
2003	374.8	61.6	58.8	161.4	419.1	118.3
2004	386.9	69.2	71.7	176.5	457.1	85.2
2005	416.4	79.8	76	187.5	410.1	73.2
2006	447.8	92.5	95.7	215.6	517.7	68.6
2007	526.2	101.6	93.8	273.1	598.7	80.5
2008	692.1	101.3	81.7	355.4	935.6	61.2
2009	746.6	130.7	112.5	412.5	696	37.4
2010	1005.3	151.3	121.7	513.2	627	33.2
2011	1468.7	163.2	129.7	786.1	987.8	37.7
2012	1638.6	185.3	135.2	786.7	1645	42.0
2013	1498.9	226.5	149.1	709.4	1147.1	44.2

37.8	1333	736	161.9	218.4	1643.5	2014
42.6	1270.6	730.2	179.7	223	1803.6	2015
46.8	1083.8	728.6	185.5	226	1893	2016
154	1205.3	776.8	119.8	215.8	1871.6	2017

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية.

ب- هيكل نفقات التجهيز في الجزائر:

يلاحظ من الجدول رقم (06) أن مجموع النفقات لفائدة قطاع البنية التحتية الاقتصادية في تزايد من سنة إلى أخرى، حيث انتقلت نسبتها من 12.88% سنة 2000 إلى 40.65% سنة 2008، لتتراجع قليلا سنتي 2009 و 2010 مسجلة 30.87%، 32.52% على التوالي، أما نفقات المخصصة لقطاع الري والموارد المائية فجاءت في المرتبة الثانية، حيث تراوحت نسبتها بين 11.29% و 23.97%، أما قطاع السكن فقد حظي باهتمام كبير من قبل السلطات الجزائرية وذلك في إطار دعم الفئات المحرومة التي تعاني من أزمة السكن، حيث بلغت نسبة النفقات الموجهة لهذا القطاع من مجموع نفقات التجهيز بين 11.21% و 25.96%، أما مجموع النفقات العمومية الموجهة لقطاع التربية والتعليم فبلغت نسبتها بين 10.38% و 15.95% من مجموع نفقات التجهيز خلال الفترة (2000-2010)، كما يلاحظ كذلك أن النفقات الموجهة لقطاعات التهيئة العمرانية، البنية التحتية الادارية والبنية التحتية الاجتماعية نالت حصة من نفقات التجهيز يقدر متوسطها بـ 7.12%، 6.84% و 5.40% على التوالي، أما القطاعات الاخرى فكانت حصتها جد هزيلة حيث لم تتجاوز نسبة 2.5% لكل منها.

الجدول رقم (06): تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر (2000-2011)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الزراعة والصيد البحري	الري والموارد المائية	الصناعة والطاقة	السياحة	البنية التحتية الاقتصادية	السكن	التربية والتعليم	البنية التحتية الاجتماعية	البنية التحتية الادارية	التهيئة العمرانية
2000	8595	34462	7278	9	34501	69511	38819	12298	29341	30948
2001	20339	38127	6448	126	53903	78248	53762	17499	31125	36067
2002	27064	75376	7602	54	65725	88409	55951	27407	28438	41114
2003	15777	67760	5904	13	71762	74935	60032	31517	30504	43091

27899	21300	30811	61810	65993	79862	2	225	89050	8479	2004
37235	29961	35567	84540	67516	155273	6	95	125438	13104	2005
51056	38446	32900	84136	89683	225456	24	130	169108	12463	2006
79350	54439	41760	126160	184746	380386	17	200	183897	15099	2007
78911	80365	54885	135710	187570	539244	100	24	221022	26390	2008
77613	85665	68483	144913	230758	398510	374	134	256554	25769	2009
65349	116341	77748	127590	137767	399680	345	164	284223	17562	2010

Source : -IMF, Algeria: Statistical Appendix, March 2006, p23.

-IMF, Algeria: Statistical Appendix, April 2009, p23.

-IMF, Algeria: Statistical Appendix, January 2012, p23.

يلاحظ من الجدول رقم (06) أن النفقات على قطاع البنى التحتية الاقتصادية والادارية لا يزال يستحوذ على النسبة الاكبر من المجموع نفقات التسيير خلال الفترة (2013-2017)، بنسبة تتراوح بين 32.7% و 41.5%، أما قطاع السكن فحافظ على أهميته المسجلة في الفترة السابقة، حيث تراوحت نسبته بين 13.7% و 20.4%، أما قطاع الفلاحة والموارد المائية فعرف انخفاض في مجموع النفقات الموجهة اليه خلال الفترة (2013-2017) فبعد أن سجل نسبة تقدر ب 14.4% سنة 2013، انخفضت النسبة إلى مجموع نفقات التجهيز ليسجل فقط 7.9% سنة 2017، أما مجموع النفقات الموجهة إلى قطاعات التربية-التكوين، البنية التحتية الاجتماعية والثقافية المناجم والطاقت فلم تسجل سوى نسب متوسطة تقدر ب 7.62%، 5% و 2.08% على الترتيب.

الجدول رقم (07): تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر (2013-2017)

الوحدة: %

2017	2016	2015	2014	2013	
0,97	0,99	3,8	4,5	0,15	المناجم والطاقات
0,97	0,99	3,8	4,5	0,15	كهربية وتوزيع الغاز
7,9	8,7	10,0	11,6	14,4	الفلاحة - الموارد المائية
35,5	41,5	34,0	32,7	37,2	البنى التحتية الاقتصادية والادارية
5,0	7,1	7,5	7,7	10,8	التربية- التكوين
4,2	5,7	4,5	4,5	6,1	البنى التحتية الاجتماعية والثقافية
20,4	16,5	20,3	17,1	13,5	السكن
20,0	12,9	13,1	16,3	10,9	نفقات أخرى

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، ص. 65

5-الخاتمة:

تم من خلال هذه الدراسة تحليل تطور ظاهرة تطور النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1990-2017، حيث تم التطرق للإطار النظري للنفقات الحكومية، ومن ثم تحليل النظريات المفسرة لظاهرة النفقات الحكومية وفي مقدمتها قانون "فاجنر"، وفي الأخير تم تحليل تطور النفقات الحكومية وهيكلها في فترة الدراسة 1990-2017، ومما تقدم يمكن تقديم مجموعة من النتائج كما يلي:

- تعرف النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عامة بغرض تحقيق مصلحة عامة.
- عجز النظريات التقليدية عن تقديم أدوات تحليل سليمة لدراسة تطورات النفقات الحكومية، الذي يستند إلى قواعد مخالفة لقواعد الإنفاق الخاص.
- تتعدد النظريات المفسرة لظاهرة زيادة النفقات الحكومية مع زيادة حجم الدخل الوطني، فهناك نظرية "جرانجر"، إضافة إلى الكثير من النماذج التي حاولت اختباره.
- في الفترة 2000-2017 تضاعفت النفقات الحكومية بأكثر من خمس مرات، حيث يعود هذا التطور في النفقات الحكومية خلال هذه الفترة أساسا إلى البرامج الانمائية التي شرعت فيها الجزائر، بداية من برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وأخيرا البرنامج الخماسي (2010-2014)، حيث استغلت الجزائر ارتفاع أسعار النفط في أسواق النفط الدولية بداية الثلاثي الأخير من سنة 1999.
- ومما سبق من نتائج يمكن تقديم مجموعة من التوصيات:

- القيام بمراجعة شاملة ودقيقة لنظام الدعم بكافة أنواعه، باعتبار أنه يستهلك جانبا كبيرا من النفقات الحكومية، حيث يقدم الدعم بشكله الحالي لجميع المستهلكين دون مراعاة مستوى دخولهم، وهو ما يعارض ما يعارض سياسة الحماية الاجتماعية.

- العمل على تحفيز القطاع الإنتاجي الوطني بغرض زيادة مرونته، كدعم القطاع الفلاحي، الصناعي، السياحي... الخ من أجل تقليل تأثير العوامل الخارجية المتمثلة خاصة في تذبذبات أسعار النفط على التوازنات في الاقتصاد الكلي.

- ضرورة توجيه النفقات الحكومية نحو الاستثمارات المنتجة وإخضاع المشاريع للمردودية الاقتصادية، مع الحد من الزيادات في بند الرواتب والأجور للحد من الضغوط التضخمية من خلال تخفيض عدد العاملين في الجهاز الإداري الحكومي.

المراجع:

المؤلفات:

- حسين مصطفى حسين . (1992). المالية العامة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- صالح الرويلي (1992)، اقتصاديات المالية العامة (الطبعة 4)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية

- طارق الحاج. (1999). المالية العامة. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

- سعيد علي العبيدي (2011)، اقتصاديات المالية العامة، عمان: دار دجلة.

- علي لطفي. (1995). المالية العامة. القاهرة: مكتبة عين شمس.

- علي محمد خليل، و سليمان أحمد اللوزي اللوزي. (1999). المالية العامة. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

- قدي عبد المجيد. (2003). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- كريم النشاشيبي. (1998). الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق. واشنطن: الصندوق النقد الدولي.

- خصاونة محمد (2014)، المالية العامة النظرية والتطبيق، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

- محمد طاقة وهدى العزاوي (2010). اقتصاديات المالية العامة، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

- محمد عباس محرز. (2010). اقتصاديات المالية العامة (الطبعة 4). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- وليد عبد الحميد عايب. (2010). الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية. بيروت: مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

أطروحات:

- آمال معط الله. (2015). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (2012-1970)، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الكمي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة ابو بكر بلقايد.

-عبد الرحيم شبيبي. (2013). الاثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام: حالة الجزائر، مذكرة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تلمسان: دامة ابو بكر بلقايد.

-محمد بن عزة. (2015). ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لأثر الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، مذكرة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة ابو بكر بلقايد.

مقالات:

-نور الدين بربر. (2017). أثر التوسع في النفقات الحكومية على الناتج المحلي الإجمالي-دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (2015/1990). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، الصفحات 568-583.

تقارير:

- ONS, **Rétrospective des Comptes Economiques de 1963 à 2014, Collections Statistiques N° 197/2016 Série E : Statistiques Economiques N° 85, 2016.**
- ONS; " **Rétrospective Statistique 1962-2011.**"
- IMF, **Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix, September 1998.**
- ONS, **Retrospective des Comptes Economiques de 1963 A 2014, Collections Statistiques N° 197/2016 Série E : Statistiques Economiques N° 85, 2016**
- IMF, **Algeria: Statistical Appendix, March 2006.**
- IMF, **Algeria: Statistical Appendix, April 2009.**
- IMF, **Algeria: Statistical Appendix, January 2012.**

-بنك الجزائر. (2011). التطور النقدي والمالي 2010. الجزائر: بنك الجزائر.

-بنك الجزائر. (2018). التطور النقدي والمالي 2017. الجزائر: بنك الجزائر.

مواقع الانترنت:

-United Kingdom, <http://www.ukpublicspending.co.uk> 11-04-2019.

مراجع باللغة الأجنبية:

- Omar, A. (2014). **L'évolution de la politique des dépenses publiques dans le contexte de la mondialisation cas Algérie 1999-2014, thèse présentée pour obtenir le grade de : Docteur en sciences économique. Faculté des sciences économiques, gestion, et sciences commerciales, Tlemcen : Université abou bekr belkaid.**
- Magableh, M. A. (2006). **A Theoretical and Empirical Analysis of The Wagner Hypothesis of Public Expenditure Growth, A Thesis Submitted in Fulfilment of The Requirements for The Degree of Doctor of Philosophy, School of Economics and Finance. Sydney: University of Western Sydney.**
- Salwindi, N., & Venkatesh, S. (2016). **The Relevance of Wagner's Law to Zambia. International Review of Research in Emerging Markets and the Global Economy (IRREM) An Online International Research Journal Vol: 2 Issue: 2.**